

تراجع حاد في عدد الصحف الورقية بالمغرب بسبب انهيار أرقام التوزيع

محمد ماموني العلوي

الثقافة والاتصال من أجل المسارعة إلى إنشاء صندوق القراء، لإنقاذ الصحف الورقية من شبح الإفلاس، فـ"الصحافة الورقية تحتضر وصندوق القراء وحده الكفيل بإبعاد شبح الإفلاس عن الصحف وشركات التوزيع".

واعتبرت الفيدرالية في بيان سابق أن المجلس الوطني للصحافة وحده لا يكفي لحل معضلة الصحافة المكتوبة والإلكترونية التي "تحتضر"، مشيرة إلى أن "معركة البقاء على قيد الحياة لا يمكن أن تستمر دون تدخل مستعجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وذلك عن طريق المسارعة إلى المصادقة على المرسوم الجديد للدعم العمومي وتوقيع عقد برنامج جديد بمعايير أكثر نجاعة وقيمة تتلاءم مع حجم الأزمة".

الفيدرالية المغربية لناشري الصحف: صندوق القراء تحتضر وصندوق القراء كفيل بإبعاد شبح الإفلاس عن الصحف

وزادت جائحة كورونا من تآزم وضعيه الصحف الورقية بشكل خاص، حيث توقف طبع الجرائد في المغرب لقرابة شهرين، وتم توفير نسخ إلكترونية (pdf) مجانا، كما أدى إغلاق المقاهي بسبب التدابير الصحية إلى توقف مصدر مهم لمبيعات المؤسسات الإعلامية.

وأعلنت الحكومة المغربية، مؤخرا، عن تقديم دعم للصحافة الورقية بقيمة 200 مليون درهم (20 مليون دولار)، في مسعى لمساعدة الصحف المطبوعة على مواصلة عملها، ما خلق جدلا بخصوص طريقة صرف "المساعدة" ومدى استفادة الصحف منها.

ويرأس المنتدى المغربي للصحافيين الشباب، سامي المودني، أن الفرض من الدعم الحكومي الموجه للصحافة الورقية، يتجلى أساسا في تاهيل المؤسسات الإعلامية بشكل يمكن من توفير بيئة ملائمة لتطور مشهد إعلامي مستقل ومتعدد، وباعتباره حاجة مجتمعية لكل بلد يريد أن يطور ممارسته الديمقراطية.

وقال وزير الثقافة والشباب والرياضة في المغرب، عثمان الفروس، إن دراسة وضعيه الصحافة الورقية خلال أزمة فايروس كورونا كشفت أن الدعم المعتاد غير كاف.

وتقدّر خسارة الصحف المغربية خلال جائحة كورونا بـ10 ملايين دولار شهريا (100 مليون درهم مغربي)، مع انخفاض الإعلانات ودخل المبيعات، وذلك حسب تقديرات لجنة دعم المؤسسات الصحافية في المجلس الوطني للصحافة المغربية.

سجلت الصحف الورقية بالمغرب تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين بتوقف حوالي 58 في المئة منها، والسبب الرئيسي هو تراجع حجم المبيعات، ما نتج عنه انهيار عائدات الإعلان، بحسب تقرير لوزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الاتصال.

وطال التدهور في التوزيع والإيرادات جميع الصحف التي كان عددها 252 صحيفة في عام 2018، ولم يتبق منها سوى 105 صحف ورقية في العام الحالي، وفق التقرير الذي ناقشه أعضاء لجنة التعليم والثقافة والاتصال في مجلس النواب، في إطار تقديم الميزانية الفرعية للوزارة، الإثنين الماضي.

ووفق مكتب مراقبة توزيع الصحف "Old المغرب" هذه الإحصائيات، حيث خسرت الصحف اليومية والأسبوعية آلاف النسخ من مبيعاتها، مقارنة مع السنوات الأخيرة.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن العدد اليومي لمبيعات جميع الصحف المغربية لم يتجاوز 230 ألف نسخة في عام 2017، وهو رقم محدود في بلد يصل عدد سكانه إلى 35 مليون نسمة.

وأدى تراجع حجم المبيعات، الذي فاق 50 في المئة في أقل من 7 سنوات، إلى تراجع حجم ميزانيات الإعلانات الموجهة للصحافة المكتوبة. وهو ما اضطر غالبية المؤسسات الإعلامية العاملة في قطاع الصحافة الورقية إلى الإقفال.

في المقابل ارتفع عدد الصحف الورقية التي قامت بتسوية أوضاعها القانونية وفق قانون الصحافة والنشر، وتصدر بشكل منتظم، لتشمل جميع الصحف الصادرة (105)، وبلغت نسبة الإصدارات الشهرية 41 في المئة من مجموع المطبوعات، بينما بلغت نسبة الإصدارات الأسبوعية 28 في المئة.

وسجلت الإصدارات اليومية نسبة 19 في المئة، وبلغت نسبة الإصدارات نصف الشهرية 12 في المئة من مجموع المطبوعات، أما باقي العناوين فتصدر بشكل دوري مرة كل شهرين.

وأشار الكاتب العام لوزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الاتصال، مصطفى التيمي، إلى أنه سيتم تفعيل منظومة جديدة للدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، وكذلك تحيين دليل عروض التأهيل في مجال الإعلام والاتصال لتتبع مستجدات القطاع ورصد التحولات المستحدثة فيه.

في المقابل ارتفع عدد التصاريح الصادرة للصحف الإلكترونية، ووصل إلى 1016 تصريحا حتى نهاية سبتمبر الماضي، كما تمت تسوية أوضاع 546 صحيفة إلكترونية وفق بنود قانون الصحافة والنشر.

من جهتها، استندت الفيدرالية المغربية لناشري الصحف بوزارة

أزمة المحتوى والاقتصاد تقودان صحفا أردنية لبيع مقراتها

أخبار تشغل الرأي العام يلاحقها مقص الرقيب وقرارات حظر النشر



أخبار لا تغري القارئ

لمعنى الأكثر تضررا وأثر ذلك على الصحف الورقية، ففي تفسير هذا المعنى سيتضح لنا الأثر من التصنيف، فيما إذا كانت الأكثر تضررا أنه سيكون لها دعم مساعدتها على تجاوز أزماتها المالية، وهذا بطبيعة الحال محل تقدير واحترام كامل".

وأضاف السعيدة "لكن إن كان القصد من هذا التصنيف تمكين إدارات المؤسسات من تخفيض رواتب العاملين بالصحف من صحافيين وفنيين، فهذا أمر مرفوض، لاسيما وأن العاملين بالصحف منذ أشهر يتقاضون رواتبهم بشكل غير منتظم ورواتبهم أصلا متأخرة، وإذا كان هذا هو التوجه فنحن نؤكد أنه مرفوض".

وزادت تساؤلات السعيدة من الغموض لدى الصحافيين وفاقمت مخاوفهم ويات واضحا أن لا أحد يعرف مصير الصحافة الورقية.

ورأى صحافيون أن توجهات حكومة بشر الخصاونة تشير إلى الإجهاد على الصحافة الورقية ومعاناة كارثية للصحافيين في ظروف العمل في مؤسسات الدولة التي باتت تتعسف في قراراتها ضد العاملين في المؤسسات الإعلامية التي يفترض أنها السلطة الرابعة في الدولة، لكنها مغيبية في ما يخص حقوقها رغم أنها تؤدي كامل واجباتها.

بمحااسبة المسؤول، مشيرة إلى تحويل القضية إلى النائب العام.

ورأى البعض أن هذه الحادثة إضافة إلى الكثير من الحالات المماثلة دفعت الصحافيين وسائل الإعلام إلى ممارسة نوع من الرقابة الذاتية وتجنب المواضيع التي تثير الجدل وتتسبب بمسائلهم ومقاضاتهم، لتكون النتيجة صحف خالية من المحتوى الذي يبحث عنه القراء.

كما انتقد آخرون طريقة تعامل الحكومة مع ملف الصحافة الورقية، إذ تراجع تصنيف المؤسسات الصحافية على قائمة المؤسسات الأكثر تضررا من جائحة كورونا، وتنتظر الصحف الورقية معرفة حدود قرار شمولها بالمشآت الأكثر تضررا، بعد قرار سابق بشطبها من قائمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضررا.

وعادت مؤسسات الصحافة الورقية في أكتوبر الماضي إلى القائمة التي أعلنها وزير العمل ووزير الدولة لشؤون الاستثمار معن القطامين للقطاعات الأكثر تضررا من آثار جائحة كورونا، لكن الدعم الحكومي المقترض تقديمه لهذه المؤسسات بقي مجهولا.

وقال نقيب الصحافيين رakan السعيدة "نحتاج إلى توضيح وتفسير

وأشار مكرم الطراونة رئيس تحرير صحيفة "الغد"، إلى أن أزمة الصحف بدأت منذ عام 2011 بعد الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي التي حازت حصة كبيرة من حصص سوق الإعلانات التجارية، خصوصا أن كلفة الإعلان في تلك المواقع قليلة مقارنة مع الأسعار في الصحافة الورقية التي تلتزم بتسعيرة محددة.

لكن الكثير من الصحافيين والعاملين في القطاع يرون أن المسألة تتجاوز الدعم الحكومي والخسائر المالية، فتفقد القراء بصحافة بلادهم في أدنى مستوى، والمواطن الغارق في البحث عن تامين مستلزماته اليومية، لن يدفع قيمة صحيفة لا تمثله ولا تتحدث عن مشاكله وهمومه، وحتى أبرز الأخبار التي تشغل الرأي العام يلاحقها مقص الرقيب وقرارات حظر النشر.

وفي أكتوبر الماضي، رفعت الحكومة الأردنية، ممثلة بـ"الحق العام"، قضية على صحيفة "الغد" اليومية، على خلفية نشرها تقريرا على موقعها الإلكتروني يتعلق بفساد مسحات فحص فايروس كورونا.

وتسبب الخبر الذي انتشر سريعا بانتقادات لإذاعة للحكومة، واتهامات من المواطنين بالإهمال، وعلى إثر ذلك نفت وزارة الصحة الأردنية الخبر، وتوعدت

دخلت الصحافة الورقية الأردنية في نفق مسدود، إذ لجأت أكبر صحيفتين في البلاد إلى بيع مقراتهما لتسديد النفقات ودفع الأجور. ويحمل الصحافيون الحكومة مسؤولية هذا التدهور من جانبين الأول الرقابة على المحتوى من خلال فرض القيود على النشر، والجانب الآخر هو غياب الدعم الكافي للمؤسسات الصحافية بما فيها الحكومية.

عمان - وصلت الأزمة الاقتصادية الحادة التي يشهدها قطاع الصحافة بالأردن إلى درجة أن مؤسسات صحافية بدأت تباع جزءا من مقراتها من أجل تسديد رواتب موظفيها، فصحيفة "الراي" ليست الأولى ولن تكون الأخيرة على ما يبدو بحسب ما تشير إليه الأوضاع الحالية.

لكن قرار هيئة مجلس إدارة صحيفة "الراي" ببيع المبنى الداخلي للصحيفة يعتبر سابقة تاريخية في الصحافة الأردنية، لأن المبنى هو أحد ثلاثة مباني تاريخية تملكها منذ عقود الصحيفة الأولى في الأردن.

وكانت صحيفة الدستور اليومية وهي الثانية في البلاد قد اتخذت نفس القرار قبل أسابيع قليلة وعرضت مبناها الداخلي للبيع أيضا، لتسديد نفقاتها ودفع أجور الموظفين.

وكانت مؤسسة الضمان الاجتماعي صاحبة الحصة الكبرى في الصحيفتين الأقدم والأوسع انتشارا "الراي" و"الدستور"، قد لوحت بخيار الدمج والهيكلة لتقليص النفقات، وهو ما يشناه صحافيون نتيجة مخاوف استغناء عن خدماتهم، إذ أكدت مصادر مطلعة أن قوائم تجري حصرها خطوة أولى لإعادة الهيكلة تستهدف العاملين المتعاونين مع مؤسسات أخرى.

راكان السعيدة

نحن نحتاج إلى توضيح معنى "الأكثر تضررا" وأثره على الصحف

وتقول مصادر أردنية إن صحيفة الغد اليومية الخاصة نتجت عن مثير، بعد أن استغنت عن العديد من الكتاب لديها.

وتحمل الصحف الحكومات المتتالية مسؤولية التقصير في دعم قطاع الإعلام بشكل عام، خصوصا خلال الأشهر الماضية، بعد تعطيل صدها لأكثر من شهرين، بذريعة احتمالات نقل عدوى الفايروس عبر النسخ الورقية.

تويتر تحتوي التدخل الخارجي بتحديد مصادر نتائج الانتخابات الأميركية

مصادقية النتيجة. ويضيف التقرير، نظرا إلى ما قد ينجر عن التدخل في الانتخابات الأميركية، من الأفضل أن نراقب ما إذا "ستبدع" روسيا والصين وإيران. سيكون استثمارا جيدا بالنسبة لهم أن ينفقوا أكثر مما فعلوا في الانتخابات 2016، لكن هذه الدول قد تعتبر الأميركيين مرتبكين ومفككين بما فيه الكفاية، مما يجعل حملات التضليل بالحدة التي شهدناها في 2016 لا تستحق العناء.

ويمكن أن يعتمد الخصوم ما قد يتطوّر من الولايات المتحدة المشتتة أن تتخذ إجراء سريعا بدلا من ذلك، وما قد يجعل ماهية الاستجابة الصحية غير واضحة. هل سيختارون هجوما مسلحا على دولة مجاورة؛ سلسلة من الهجمات الإلكترونية على المستشفيات؟ تعطيل أبحاث لقاح كوفيد - 19؟

لكن مثل هذه الأعمال المثيرة ستكون تتويجا للعمليات الماضية. إذ لا تحتاج روسيا ولا أي دولة أخرى إلى أي حيل قديمة أو تجربة حيل جديدة لنشر الفوضى؛ فالولايات المتحدة مشغولة بإرباك نفسها ويمكن خصومها الجلوس ومشاهدة فوضى الأيام القادمة.

الولايات المتحدة لهذه الفترة، مع اقتناع ثلاثة أرباع الأميركيين بأن الحكومات الأجنبية قد تتدخل في هذه الانتخابات أيضا.

وسواء كان هذا ما ستفعله (بقول مكتب التحقيقات الفيدرالي إنها تتدخل بالفعل)، فسيظل الجمهور مشككا في

وتعتبر المبالغ الضئيلة التي أنفقتها روسيا للتدخل في الانتخابات الأميركية الأخيرة (كلفت إعلانات فيسبوك حوالي 46 ألف دولار) استثمارا مدهلا. إذ لا يثق الكثير من الناخبين في صحة النتيجة. وفي نفس الوقت لا يزال التدخل في الانتخابات موضوعا مهيما في تغطية

وكادت المجموعة أن تحقق ذلك في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية قبل ست سنوات. لكن اكتشاف الاختراق جاء في الوقت المناسب وقبل فوات الأوان. وهذا ما يجب على الناخبين الأميركيين أن يستعدوا له لاحقا ارتباك محتمل في الساعات القادمة، وربما بعد ذلك. وتمثل هدف الهجوم في "تشويه سمعة العملية الانتخابية"، حسب تعبير مسؤول أوكراني لمراسل واير، أندي غرينبرغ. وعلى الرغم من أن العديد من الأميركيين يفترضون تدخل الصين وإيران وروسيا في الانتخابات لدعم قادتتها للرئيس دونالد ترامب أو منافسه الديمقراطي جو بايدن، إلا أن الواقع يشير إلى أهداف أخرى: تتدخل هذه الدول في الانتخابات الأميركية لإفارة الارتباك.

ويحمل خصوم الولايات المتحدة الأ يستطيع مواطنوها حتى الانفاق على ما يعتبر حقيقة وواقعا. وهذا سيناريو أقل خطورة من المراهنة على مرشح معين. وأشار الأستاذ في كلية هاريس للسياسة العامة بجامعة شيكاغو، كونستانتين سونين، الأسبوع الماضي، إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يرى جميع القادة الأميركيين أعداء.

الأميركية لمتابعة وتحليل أخبار الانتخابات. وتواجه تويتر وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي الكبرى محاولات من أطراف عديدة للتأثير على هذه الانتخابات بطرق غير قانونية، ومنها مجموعة قرصنة روسية تدعى "سايبير بيركوت" تدرك جيدا ما يتوجب فعله أثناء الانتخابات، بحسب إليزابيث براو، زميلة في معهد المشروع الأميركي لأبحاث السياسة العامة، في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية.

المبالغ الضئيلة التي أنفقتها روسيا للتدخل في الانتخابات الأميركية الأخيرة عبر إعلانات مواقع التواصل تعتبر استثمارا مدهلا

ويمكن للمجموعة الروسية تزوير التصويت الإلكتروني إذا لزم الأمر، لإظهار فوز المرشح الذي حصل على 1 في المئة من الأصوات في الانتخابات، على سبيل المثال.



«سي. إن. إن.» من المصادر الرسمية على تويتر